ظروف انتقال الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس 1979 – 1981

الباحثة ورود عزيز نعمه

أ.م.د. محمد يونس عبدالله

جامعة ميسان– كلية التربية قسم التأريخ

الملخص:

عانت جامعة الدول العربية من العديد من القضايا والازمات وفي مقدمتها ، الصراع العربي – الاسرائيلي ، فضلاً عن قضايا اخرى عربية – عربية في ظل اختلافات توجهات دولها وتبعيتها الى الدول الكبرى ، وعلى الرغم من جامعة الدول العربية قد احاطت بها الملابسات والشكوك وما زالت كمؤسسة اقليمية تعرضت الى العديد من الضغوط الخارجية بالنسبة الى قدرتها وفاعليتها عربياً ودولياً ، ورغم ما ذكر فأنها يمكن ان تعد اول مبادرة للعرب في التاريخ المعاصر لتكون اول ايذان لبدء تحقيق الطموح القومي وانتهاج طريق الوحدة العربية من خلال ما يتم طرحه من اراء ومناقشات تجري في اروقتها على لسان ممثلي دولها ، والتي ساهمت فيها الجمهورية التونسية ، والتي رأب الصدع فيما حدث من اختلافات بين الدول العربية ، سيما بعد انتقال مقر جامعة الدول العربية اليها بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد في 17 ايلول 1978 ، ومن خلال ما استغل من ثقلها بَعّدها المقر الجديد للجامعة العربية وتولي الشاذلي القليبي منصب الامين العام للجامعة عام 1979.

Abstracts:

The Arab League has suffered from many issues and crises, most notably the Arab-Israeli conflict, in addition to other Arab-Arab issues in light of the differences in the orientations of its countries and their dependence on major countries. Despite the fact that the Arab League has been surrounded by complications and doubts, and is still a regional institution that has been exposed to many external pressures regarding its ability and effectiveness, both Arab and international, and despite what has been mentioned, it can be considered the first initiative of the Arabs in contemporary history

to be the first signal to start achieving the national ambition and adopting the path of Arab unity through the opinions and discussions that are put forward in its corridors by the representatives of its countries, in which the Tunisian Republic contributed, and which healed the rift in the differences that occurred between the Arab countries, especially after the headquarters of the Arab League moved to it after the conclusion of the Camp David Accords on September 17, 1978, and through what was exploited from its weight, it was removed from the new headquarters of the Arab League and Chadli Klibi assumed the position of Secretary-General of the League in 1979.

المقدمة:

تعد جامعة الدول العربية اول مؤسسة اقليمية عنيت بالشؤون العربية واكملت هيكلها الاداري عام 1945 في ظروف بالغة الحساسية بعد مشاورات استغرقت قرابة عامين متتالين ، وضمت الدول السبع المستقلة آنذاك ، واخذت على عاتقها تناول القضايا العربية والمشاكل السياسية ، والازمات التي عانت منها بعض الدول العربية ، وترك الباب مفتوحاً لانضمام الدول العربية بعد نيلها الاستقلال من الاستعمار الغربي ، والتي انضمت تباعاً لجامعة الدول العربية ومنها الجمهورية التونسية عام 1958 بعد عامين من استقلالها من السيطرة الفرنسية.

ظروف انتقال الجامعة العربية من القاهرة الى تونس 1979 – 1981

شرعت جهود التسوية السلمية بين الجانبين المصري و "الاسرائيلي" مباشرةً بعد حرب تشرين عام 1973 برعاية الولايات المتحدة الامريكية ، اذ بدأت الاخيرة بأقناع بعض دول الدول العربية بخاصة مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بضرورة اللجوء الى الحل السلمي للصراع العربي _ "الاسرائيلي" من خلال المفاوضات[1] ، وبعد انتخاب جيمي كارتر (Jimmy Carte) [2] رئيسا للولايات المتحدة الامريكية في نهاية عام 1976 توقعت الدول العربية ان يعطي الرئيس كارتر أولوية لحل القضية الفلسطينية ، وفي حزيران 1977 تحركت الادارة الامريكية فأعلنت عن خطة سلام امريكية جديدة وعقد مؤتمر سلام بعد ان قام وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس (Cyrus Vance) [3] بجولة في الشرق الاوسط في شباط 1977 ، والتقى خلالها برؤساء مصر وسوريا والاردن ولبنان و" اسرائيل " لغرض التوصل الى تسوية منفردة بين مصر و" اسرائيل "[4].

رافق ذلك تطور مفاجئ ، اذ قام الرئيس المصري انور السادات(Anwar alsadat)[5] بزيارة " اسرائيل " بناء على دعوة حكومتها في 19 تشرين الثاني 1977 ، واجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء "الاسرائيلي" مناحيم بيغن (Menachem Begin)[6] حول تسوية مصرية – " اسرائيلية"[7].

قوبلت خطوة زيارة السادات للقدس بمشاعر متضاربة في الدول العربية ، فبعضها اعلن استنكاره وشجبه مثل العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ، ووقفت بعض الدول موقف المتحفظ منها على غرار الاردن والمملكة العربية السعودية ، بينما قوبلت بتأييد من قبل دول اخرى هي المغرب والسودان وسلطنة عمان[8].

في حين كان الموقف التونسي يميل الى الاعتدال بحيث تجنب اي تصريح من شأنه ان يكرس التدخل في الشأن المصري ، ولكن بعد اجتماع مجلس الوزراء التونسي واستقبال الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[9] وزير الخارجية التونسي الحبيب الشطي[10] ، ادلى الاخير بتصريح اظهر فيه استنكاره في انفراد مصر بهذه المبادرة دون التشاور مع بقية الدول العربية ، وجاء ذلك في تصريح له ما نصه " **ان تونس لا توافق على سياسة الامر الواقع والمقررات المتخذة من جانب واحد ، عندما يتعلق الامر بمسائل تمس المصلحة العليا للشعوب العربية ، اننا نعتبر ان كل عمل من جانب واحد في هذا المجال لا يمكن الا ان يزيد في تقسيم العالم العربي ، ان الرئيس بورقيبة يرى انه لا تضامن عربي ولا استراتيجية عربية لبعث الدولة الفلسطينية اذا لم تحترم قواعد التشاور ، وتونس تأسف للازمة التي اثارتها زيارة السادات للقدس وان المبادرة وان كان الغرض منها اقامة البرهان الساطع على رغبة العرب في السلم ، فأنها على نقيض من ذلك اثبتت مرة اخرى الاصرار العنيد من طرف الحكومة الاسرائيلية على انكار حق الفلسطينيين** ... " ، وبعدها استقبل الرئيس بورقيبة ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات[11] للتباحث معه حول تطورات الوضع العربي بعد زيارة السادات للقدس المحتلة ، وجرى احاطته علماً ان تونس تحترم توصيات مؤتمر وزراء الخارجية العرب الخاصة بتنفيذ قرارات قمتي الرباط والجزائر[12].

اعلنت تونس في30 كانون الاول 1977 على لسان رئيس حكومتها الهادي نويرة[13] الذي صرح قائلا " **ان ما يجري حاليا في الشرق الاوسط من مواقف للرئيس انور السادات هو موقف شجاع للغاية ، وان الرئيس قام لحد الأن بالخطوات الاولى ، بعكس رئيس وزراء " اسرائيل " مناحيم بيغن الذي لم يبادر باتخاذ خطوة ايجابية واحدة** " ، وكما صرح الهادي نويرة عند لقاء له مع التلفزيون الفرنسي بشأن موقف تونس كبلد اسلامي من المباحثات المصرية – " الاسرائيلية " قال " **اننا مسلمون فعلا ويجب ان نكون ضد اليهود ، وعلينا معرفة ما اذا كان الطرف الاخر يرغب بالقيام بالخطوات الحاسمة ، لايجاد ظروف سلام حقيقية دائمة ام لا** "[14]. مما دل على ان تونس كانت تأمل بأن تتخذ " اسرائيل " خطوات مقابلة لإحلال السلام في المنطقة بعد ان خطت مصر الخطوة

الاولى في محاولة جادة لحلحلة الاوضاع وايجاد تسوية للصراع العربي – " الاسرائيلي " ، وان ما حصل لا يحمل معه جديد يذكر بل انه لا جديد يذكر بل قديم يعاد .

زار الرئيس الامريكي جيمي كارتر مصر في 4 كانون الثاني 1978 والتقى بالرئيس انور السادات في أسوان بقصد تقريب المواقف بين الطرفين المصري و" الاسرائيلي " ، اذ وضح كارتر وجهة نظر الولايات المتحدة حيال المحادثات المصرية – " الاسرائيلية "[15] ، وبعد محادثات ناجحة استغرقت نحو ساعة اعلن الرئيس السادات ان وجهات النظر بينه وبين الرئيس كارتر كانت متطابقة حتى بالنسبة للمسألة الفلسطينية ، وقال " **اننا اتفقنا على عدة خطوات معينة للاحتفاظ بقوة الدفع في عملية السلام** " ، في حين اعلن الرئيس كارتر ان عام 1978 سيكون عام السلام في الشرق الاوسط وقال " **ان المشكلة الفلسطينية يجب ان تحل بكل جوانبها ، كما يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصير مستقبلهم** "[16].

شهدت المدة المتبقية من صيف عام 1978 تردد القيادة المصرية بين المضي في المبادرة او العودة الى الصف العربي ، وقد حسم الرئيس الامريكي كارتر هذا التردد بغية منع مصر من العودة الى الصف العربي فقرر دعوة الرئيس المصري انور السادات و ورئيس الوزراء "الاسرائيلي" مناحيم بيغن الى مؤتمر قمة ثلاثي في كامب ديفيد في واشنطن ، وانعقد المؤتمر للمدة من 5 ايلول – 17 ايلول 1978 [17] ، وقد وقع انور السادات ومناحيم بيغن على اتفاقية كامب ديفيد في 17 ايلول 1978 بأشراف الرئيس الامريكي جيمي كارتر[18].

وفي نهاية مؤتمر كامب ديفيد والذي نتج عنه اتفاقيتين هما : الاولى اطار السلام في الشرق الاوسط ، والثانية تتضمن اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر و" اسرائيل "[19] ، واشتملت المعاهدة على تسع مواد وملاحق ضمت بعض الوثائق الاخرى[20].

لاقت مفاوضات كامب ديفيد منذ البداية صدى على الصعيدين العربي والدولي ومثلت صدمة لدى الرأي العام العربي ، نظرا لمكانة مصر وثقلها الكبير في الصراع العربي – "الاسرائيلي" وأهميتها في التوازن الاستراتيجي العربي وخطورة ملف التسوية على مستقبل القضية الفلسطينية والدول العربية لذلك كان رد فعل بعض الدول العربية عنيفاً منذ البداية[21].

كانت تونس اولى الدول التي تتبعت بكامل الاهتمام المحادثات التي دارت في كامب ديفيد ، وكانت ترى ان من واجبها التذكير بالمبادئ التي ينبني عليها الموقف التونسي ازاء القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الاوسط :

1- احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرار هيئة الامم المتحدة عام 1947 ، الذي ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وان تونس هي اول من دعا الى بالتمسك بهذا المبدأ في معالجة القضية الفلسطينية .

2 – احترام الشرعية التي ترفض الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة .

3 – احترام الاجماع الذي سجلته قمة الرباط والقاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[22].

اكدت الحكومة التونسية في اجتماع مجلس الوزراء في 21 ايلول 1978 " **ان النتائج التي اسفرت عنها محادثات كامب ديفيد لا تستجيب لتلك المبادئ ، ولا تحل المشكلة الاساسية المتمثلة في تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ولا تستجيب لمطلب الشعوب العربية الاسلامية عامة والشعب الفلسطيني خاصة فيما له علاقة بالقدس ، وان الحكومة التونسية تعد ان النتائج التي اسفرت عنها قمة كامب ديفيد لا تضمن رجوع السلم والاستقرار في المنطقة وهي تهيب بكل الدول العربية ان تجعل قضية فلسطين نصب أعينها وان تجتنب كل ما من شأنه ان يصدع الصف العربي** "[23].

امام تلك التطورات الحاصلة ، دعا العراق الى اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب لعقد القمة العربية لجامعة الدول العربية ، وبالفعل عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد من 2 – 5 تشرين الثاني 1978 ، شاركت فيها الدول العربية ومنها تونس ، وقررت الاخيرة عدم الموافقة على اتفاقيات كامب ديفيد ودعت مصر الى العودة للصف العربي وحظرت على اي دولة عربية دعم التسوية دون موافقة قمة عربية تعقد لهذا الغرض[24].

بدأ المؤتمر اعماله بكلمة القاها الرئيس العراقي احمد حسن البكر[25] ، تناول فيها خطورة اتفاقية كامب ديفيد مؤكدا بأن الاجراء المصري قد تم دون الرجوع الى الامة العربية ، وانه لم يدخل ضمن ممارسات السيادة لان الصراع بين العرب والكيان الصهيوني لم يكن صراعا اقليميا بل هو صراع يستهدف الامة العربية عسكريا وسياسيا واقتصاديا وحضاريا[26]. وهذا يعني ان الصراع بين العرب و" اسرائيل " هو صراع وجود وليس صراع حدود .

لم تخرج تونس عن هذا الاطار وجاء بيان مجلس الوزراء التونسي الذي وزعته السفارة التونسية في بيروت في 21 ايلول 1978 جاء متطابقا مع الارادة العربية ومنددا بملف التسوية ، ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل اخذت تتطور بأكثر حدة باعتبار ما للقضية الفلسطينية من مكانة في الوجدان العربي ، وعبرت الحكومات العربية وخاصة محور الرفض الذي تزعمه العراق وسوريا وليبيا عن رفض مطلق لهذه المفاوضات ومحاولة عرقلتها بشتى الاساليب[27].

وتم في مؤتمر القمة التاسع الاتفاق على ارسال وفد من الرؤساء والملوك العرب المجتمعين في قمة بغداد الى القاهرة في 4 تشرين الثاني 1978[28] لمقابلة الرئيس انور السادات ، وتزامن وصول الوفد الى القاهرة في الوقت كان فيه السادات يلقي خطابا امام مجلس الشعب المصري ، فقابلهم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، واثناء اللقاء عرض الوفد مساعدات عربية لمصر بقيمة (5) مليار دولار ، وسلموه رسالة تضمنت تواقيع رؤساء الوفود العربية في المؤتمر للسادات تناشده بالعدول عن تنفيذ اتفاق كامب ديفيد ، الا ان السادات رفض مقابلة الوفد ، وهاجم مؤتمر قمة بغداد ، وعاد الوفد في 5 تشرين الثاني وقدم تقريره الى المؤتمر في جلسته الخامسة الذي اختتم اعماله عند وصول الوفد[29].

تركت الدول العربية خط العودة الى الصف العربي مفتوحا امام " السادات " لكنه لم يستجيب لنداء القمة العربية للعدول عن توقيع معاهدة السلام المصرية " الاسرائيلية " والعودة الى الصف العربي ، واصر على استئناف المفاوضات مع " اسرائيل " ، وعندما وجد الامين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض[30] الامور تتجه نحو عقد المعاهدة ومخالفة ذلك لقرارات جامعة الدول العربية واحكامها وميثاقها فاسرع بتوجيه رسالة الى ملوك ورؤساء الدول العربية في 22 اذار 1979 ، اعلن فيها عن قراره بالاستقالة من منصبه كأمين عام للجامعة بدءً من اول نيسان 1979[31]، وفي النظر في اخر تطورات الوضع في الشرق الاوسط اعلنت الحكومة التونسية عن تمسكها بموقفها الداعي الى ايجاد حل شامل لمشاكل الشرق الاوسط انطلاقاً من تسوية القضية الفلسطينية[32].

وفي 26 اذار 1979 تم توقيع معاهدة السلام المصرية " الاسرائيلية "[33] ، بين الرئيس المصري انور السادات ورئيس الوزراء "الاسرائيلي" مناحيم بيغن ، تحت الرعاية الامريكية ، معلنين بأنه " لا حرب بعد الان " ، وبداية عهد جديد وسط عرس بهيج بالبيت الابيض في واشنطن ، وعمت ردود الفعل الغاضبة كل ارجاء العالم العربي اذ اتخذوا موقف المعارضة الشديدة تجاه معاهدة السلام باستثناء القلة القليلة مثل السودان والصومال وسلطنة عمان ، وانتقد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة انفراد الرئيس المصري انور السادات بالقرار وعدم استشارته لبقية الزعماء العرب وهو ما يحمله المسؤولية لوحده لانه لم يشارك بقية الاطراف العربية في اتخاذ موقف موحد لكل الدول العربية[34].

امام ردود الفعل العربية ضد معاهدة السلام ، وتنفيذا للقرارات التي اتخذها المؤتمر القمة التاسع في بغداد ، وبدعوة من الحكومة العراقية عقد في بغداد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب للمدة من 27 – 31 اذار 1979 ، وأكد محمود رياض في افتتاح القمة العربية " **ان الازمة التي تمر بها اليوم جامعة الدول العربية تهدد سنوات طويلة من العمل العربي المشترك** "[35] ، وفي الوقت نفسه أكد الوزراء العرب ان مصر قد تجاهلت قرارات مؤتمر القمة العربي السادس والسابع ، وكذلك قرارات القمة العربي التاسع وخاصة دعوة الملوك والرؤساء والامراء العرب بعدم توقيع اي اتفاقية للصلح مع العدو الصهيوني ، الا ان مصر قد

رفضت تلك الدعوة فخرجت بذلك عن الصف العربي واختارت التواطؤ مع الولايات المتحدة وان تقف مع العدو الصهيوني في موقع واحد وتصرفت بصورة منفردة بشأن الصراع العربي _ "الاسرائيلي" وانتهكت حقوق الامة العربية وتخلت عن واجبها في تحرير الاراضي العربية المحتلة وبخاصة القدس ، وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة التاسع في بغداد قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ما يلي :

1 – سحب سفراء الدول العربية من مصر فورا ، والتوجه بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية .

2 – عَدّ تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية نافذا من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني ، ويعني ذلك حرمانها من جميع الحقوق المترتبة على عضويتها .

3 – ان تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية مقرا مؤقتا لجامعة الدول العربية ولأمانتها العامة والمجالس الوزارية المتخصصة واللجان الفنية الدائمة اعتبارا من تاريخ التوقيع على المعاهدة بين الحكومة المصرية والعدو الصهيوني ، وابلاغ جميع المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية بذلك وبأن التعامل مع جامعة الدول العربية يتم مع امانتها في المقر الجديد المؤقت ، ومناشدة حكومة الجمهورية التونسية لتقديم المساعدات الممكنة لتسهيل اقامة مقر الجامعة المؤقت وموظفيها .

4 – وقف القروض او التسهيلات او المساعدات المالية او الاقتصادية او الثقافية وحتى الفكرية لمصر ، وعدم تزويد الدول النفطية لمصر بالبترول وبمنع اي تبادل تجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة المصرية التي تتعامل مع العدو الاسرائيلي ، وتعليق عضوية مصر في المؤسسات والصناديق والمنظمات المنبثقة عن الجامعة ، وتطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها واحكامها على الشركات المصرية المتعاملة مع اسرائيل واحكام الحصار عليها في هذه المرحلة[36].

5– تشكيل لجنة من ممثلي كل من العراق وسوريا وتونس والكويت والسعودية والجزائر بالاضافة الى ممثل من الامانة العامة بهدف تنفيذ احكام القرار الخاص بنقل الجامعة وموظفيها والسعي لدى الدول الاعضاء لتقديم المساعدات التي تطلبها ، كما خول المجلس اللجنة كافة صلاحياته قصد تنفيذ القرار بما في ذلك حماية كافة ممتلكات الجامعة وارصدتها ووثائقها وسجلاتها واتخاذ التدابير اللازمة ضد اي اجراء قد تتخذه الحكومة المصرية لعرقلة نقل مقر الجامعة او المس بحقوقها وممتلكاتها ، كما ناشد المجلس الحكومة التونسية لتقديم المساعدات الممكنة لتسهيل اقامة مقر الجامعة المؤقت وموظفيها ، وبأن تنجز مهمتها بالانتقال الى المقر خلال شهرين من

تاريخ صدور القرار ويمكن مدها لشهر اخر على ان تقدم اللجنة تقريرا عن انجاز مهمتها الى اول اجتماع قادم لمجلس الجامعة ، كما تم وضع مبلغ لها لمواجهة نفقات النقل .

6- اما بخصوص موظفي الامانة العامة فطالب المجلس بنقل من يمارسون اعمالهم بتاريخ 31 اذار 1979 من المقر الدائم الى المقر المؤقت بتونس خلال فترة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار على ان تدفع لهم تعويضات مالية لحين وضع نظام دائم لذلك[37].

بدأت الدول العربية في وضع تلك القرارات موضع التنفيذ بسحب السفراء العرب من القاهرة ، وبدأت تلك الخطوة من تونس اذ قررت الحكومة التونسية سحب سفيرها من القاهرة[38] ، ونقل السفير التونسي الحبيب نويرة[39] صورة حية عن وضع مؤتمر وزراء الخارجية العرب اذ ذكر ما نصه " **كان الجو مكهربا خاصة مع ضغط القوى الثورية في العراق وسوريا وكان لابد من أخذ قرار فهاتفت وزارة الخارجية في تونس فطلبوا مني ان أوافق على سحب السفراء وان تبقى السفارة مفتوحة**" ، ورغم ان تونس خلال اجتماع معاقبة مصر لم يمثلها وفد رسمي بأعتبار تغيب رئيس الجمهورية في زيارة لخارج البلاد وان من ينوبه الوزير الاول لا يجوز له دستوريا مغادرة البلاد ، ورغم ذلك لم تخرج الحكومة التونسية عن الاجماع العربي وكان موقفها ملائم لوقع الحدث على الساحة العربية ، وصرح وزير الخارجية التونسي محمد الفيتوري[40] في اجتماع وزراء الخارجية في بغداد قائلاً ما نصه " **اجتمعت كل الدول على ان اطار التسوية الذي اسفر عنه مؤتمر كامب ديفيد بالنسبة للقضية الفلسطينية لا يأخذ المطالب العربية بعين الاعتبار وفي هذا الصدد ترى الحكومة التونسية اولا : بانها لا تحل مشكلة الشرق الاوسط ولبها القضية الفلسطينية ، ثانيا : لا ترتكز بما يلزم من الوضوح على مبدأ رفض الاستيلاء بالقوة على ارض الغير، وأخيرا لا تستجيب لمطامح الشعوب العربية والاسلامية في استرجاع القدس** "[41] ، كما ابلغ الفيتوري موافقة بلاده على نقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس ، وشكر الاقطار العربية على حسن ظنها ومشاعرها اتجاه تونس وقال " **ان ذلك تتويجاً لنضال شعب تونس القومي من اجل عروبته ، وان اختياركم لتونس ينم عن مدى تقدير للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة** "[42].

وفي حقيقة الامر كان هذا الموقف التونسي منذ بداية اعلان التقارب المصري " الاسرائيلي " الذي تجسد خلال زيارة السادات للقدس المحتلة ، اذ اصدرت الحكومة التونسية بيانا " **ادانت فيه على لسان وزير خارجيتها زيارة الجبن والعار ... وان تونس لا توافق على سياسة الامر المقضي والمقررات المتخذة من جانب واحد عندما يتعلق الامر بمسائل تمس المصلحة العليا للشعوب العربية** " وذكرت وكالة رويتر للأنباء على لسان وزير الخارجية الحبيب الشطي في بيان صدر بالنيابة عن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأن " **تونس تأسف بشدة للازمة التي نجمت عن زيارة السادات للقدس المحتلة ... وتجعل حل مشكلة الشرق الاوسط اكثر صعوبة** "[43].

تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية في بغداد أجتمعت بتونس اللجنة السداسية المكلفة بمتابعة تنفيذ ما أجمع عليه وزراء العرب ، وذكرت جريدة " العمل التونسية " من مصادر رسمية تونسية ان الحكومة التونسية ستعلن في القريب عن اسم مرشحها لمنصب الامين العام لجامعة الدول العربية ، وان الحكومة التونسية عازمة على اعطاء نفس جديد لعمل جامعة الدول العربية[44].

رفضت مصر عقد الاجتماع الاول لمجلس الجامعة في مقرها الجديد بتونس ، واعلنت بطلانه لان في انعقاده مخالفة للميثاق الذي نص على ان تكون القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية مؤكدة انه لا يمكن باي حال من الاحوال نقلها الا في حالة واحدة وهي تعديل الميثاق ، كما اعلن مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري ان مصر لن تنسحب من جامعة الدول العربية ولن تسمح بنقل مقرها من القاهرة ، واكد ان مصر لن تخضع لقرارات قمة بغداد .. وقال " **اننا لن ننسحب من جامعة الدول العربية ، ولن نسمح بنقل مقر الجامعة من القاهرة واننا مصرون على وجودنا في الجامعة مثلما نحن مصرون على التضامن العربي** "[45] ، كما اعلنت الحكومة المصرية يوم 12 نيسان 1979 في مذكرة للأمانة العامة للجامعة رفضها وبشدة لقرار نقلها خارج القاهرة وعدته لاغياً وكانه لم يكن ولا يمكن استخدامه لمواجهة مصر ، ولذلك منعت نقل وثائق الجامعة معلنة احتفاظها بأرشيفها ، ولم تكتف بذلك وانما جمدت اموالها المصرفية المودعة في البنوك المصرية ، وايضا وقفت في وجه الموظفين المصريين العاملين بالأمانة لمنعهم من الانتقال الى تونس[46].

وفي أطار اتمام عملية نقل مقر الجامعة العربية ، استقبل وزير الخارجية التونسي محمد الفيتوري وفود اللجنة السداسية في تونس في 11 نيسان 1979[47] ، وفي حفل افتتاح اشغال اللجنة السداسية صرح الفيتوري ان " **ان أمتنا العربية تمر بفترة دقيقة من تاريخها تستوجب منا دعم صفوفنا وجمع كلمتنا وتجنيد طاقاتنا لدرء الاخطار لخدمة قضايانا المشتركة** "[48] ، وباشرت اللجنة السداسية اعمالها بتونس في 13 نيسان 1979 بتناول شتى المواضيع التي تدخل في دائرة اختصاصها بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية في بغداد ، وعقدت اللجنة جلستين في المقر الجديد لجامعة الدول العربية في العاصمة التونسية بعد حفل الافتتاح العلني[49].

اختتمت اللجنة السداسية اعمالها بتونس في 24 حزيران 1979 واضعة تقريرا لعرضه على مجلس جامعة الدول العربية ، وفي اجتماعه بدورته غير العادية في المدة من 27 – 28 حزيران 1979 بالمقر الجديد للجامعة العربية عرضت اللجنة تقريرها المشتمل على ثلاثة موضوعات رئيسية في النواحي المالية والادارية والشؤون الاقتصادية ، بالنسبة الى الناحية الادارية حددت اللجنة يوم 26 ايار موعدا اخيرا لانتقال موظفي الجامعة من القاهرة الى تونس ، اما الشؤون الاقتصادية فعرضت اللجنة الموضوع الخاص بالمقاطعة العربية لمصر ، وناقشت النواحي المالية فتطرقت الى موضوع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل جميع اموال الجامعة العربية المنقولة الموجودة

في القاهرة الى مقر الامانة العامة المؤقت في تونس ، كما اصدر المجلس قرارا بتطوير اساليب العمل في الجامعة العربية لتعزيز العمل العربي المشترك وتطوير اجهزة الجامعة وأساليب عملها في المقر الجديد مطالبا الدول الاعضاء ان توافي الامانة خلال شهرين من تاريخ القرار بمقترحاتها حول الموضوع ، فضلا عن ارائهم ومقترحاتهم حول تعديل الميثاق والنظم الداخلية للجامعة للنهوض بها ، اما بخصوص مراعاة التوازن في توزيع مقر المنظمات العربية والموظفين بين الدول الاعضاء فقد قرر المجلس ضرورة الاخذ في الاعتبار الامكانيات المتاحة في كل دولة لهذا الغرض[50].

بدأ الوضع داخل جامعة الدول العربية على جانب كبير من الصعوبة ، فبعض الموظفين من المصريين والعرب فضلوا البقاء في مقر الجامعة الرئيسي بالقاهرة ، اما الاغلبية فاختارت الانتقال الى تونس ، واحتفظت الحكومة المصرية بالأموال الخاصة بالجامعة في البنوك المصرية وذلك ضمانا للإبقاء على مقر الجامعة ومنظماتها لحين عودة المياه الى مجاريها[51].

وبغية اختيار امين عام لجامعة الدول العربية تواردت الانباء الصحفية في تونس عن اختيار الشاذلي القليبي[52] وزير الاعلام التونسي لهذا المنصب خلفاً لمحمود رياض الذي أستقال من منصبه ، وان ترشيح القليبي لاقى موافقة جماعية تقريبا من الدول العربية[53] ، وبذلك انتخب امينا عاما للجامعة العربية في حزيران 1979 الذي رشح من قبل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، حين اوفد الاخير الى عدد من الملوك ورؤساء الدول العربية يبلغهم بترشيحه للقليبي ، وانصب نشاط الامين العام الجديد فور انتخابه على اعادة تنظيم جامعة الدول العربية لتتمكن من القيام بالمهام الموكلة اليها على الوجه الاكمل ، فركز اهتمامه وأولياته لتعزيز التحرك السياسي والدبلوماسي للأمانة العامة والعمل على تطوير ميثاق الجامعة ، والقى الشاذلي القليبي اول كلمة كأمين عام لجامعة الدول العربية في افتتاح الدورة الثانية والسبعون لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في تونس في 18 ايلول 1979 ، وأبرز ما جاء في كلمته : " **ولئن اصبح من المبتذل ان نقول ان امتنا تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها ، فان الحقيقة التي لا مراء فيها أن امتنا تواجه على الامد القريب مستقبلا غير واضح المعالم ، وهي تواجه هذا المستقبل بدون ان تكون على اكمل قوتها ، وبدون ان تكون صفوفها على تمام التناسق ، على انه من واجبنا جميعا ان نعمل على ان لا تحيد مسيرة الامة عن الاختيارات الاساسية التي تجمع بيننا** "[54].

عندما صدرت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد في نيسان 1979 اكد غالبيه موظفو الجامعة رفضهم لنقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس , وذلك تأكيدا على دور مصر الانساني في دعم العمل العربي وحمايته ، واوضح بعض الموظفون ان تلك القرارات لا تتفق مع مبادئ واحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، وان

نقل مقر الجامعة من القاهرة لا يخدم من قريب او بعيد الاهداف التي قامت من اجلها الجامعة ، كما ان نقلها لا يحمل الا معنى واحد وهو هدم صرح الجامعة وتحويلها الى ساحة جديدة من المزايدات العربية[55].

وفي الوقت ذاته ، قام بعض من الموظفين المصريين بتقديم استقالاتهم من منظمات الجامعة ردا على قرارات مؤتمر بغداد ، فقد كان عدد موظفي الجامعة الرئيسيين والمتخصصين العاملين في مقر الامانة العامة والمكاتب الخارجية ومكاتب المقاطعة 285 موظفا ، اما عدد الموظفون العاملين بالمقر الدائم للامانة بالقاهرة من الرئيسيين والمتخصصين فقد بلغ عددهم 206 موظفا ، وعند نقل مقر الجامعة العربية بتونس التحق بمقر الامانة العامة بتونس 56 موظفا مما اوجب تعيين عددا من ابناء تونس لتغطية العجز الناجم في عدم التحاق بقية الموظفين من المصريين ، وقد واجه الموظفون بعد صدور القرار اليهم بالانتقال الى تونس العديد من المشاكل الحادة والقاسية ، حياتية وانسانية ومادية وعلى رأسها الفترة القصيرة التي اعطيت لهم لاتمام انتقالهم ، وغياب عدد كبير من الموظفين الذين منعتهم الحكومة المصرية من الانتقال لمقرهم الجديد ، لكن الخبرة والتخصص والاجتهاد حال دون عرقلة مسار الجامعة وفشلها وجعلوا موضوع التزامهم ومسؤولياتهم اخر ما يفكرون به وكانوا يحملون الجامعة على اكتافهم ويمضون بها من جديد صرحا يخدم الامة العربية ويعمل لمستقبلها ، وعندما باشروا عملهم في ايار 1979 وجدوا انفسهم امام عوائق جمة هي[56] :

1- المصاعب الادارية والمالية : لم تنتقل الجامعة بكل كفاءاتها ووثائقها واموالها ، قد بقي في القاهرة عدد لا يستهان به من الكفاءات الفنية ، اما الاموال فقد عوضت ، اما فيما يخص الوثائق فقد امكن بعد جهد من تعويض بعضها بواسطة الدول العربية ، اما الاخر فلم يكن موجودا عند هذه الدول فاضطرت الجامعة احيانا ان تعاود الجهود نفسها التي بذلت في القاهرة لتغطية الفراغ .

2 – المصاعب الناتجة عن الاعتراف الدولي : كان على الجامعة في مقرها الجديد ان تنتزع اعتراف الاطراف الدولية بشرعية وجودها في تونس ، وقد اخذ ذلك كثيرا من الجهد ، فالدول الاوربية مثلا لم تتعامل مع الجامعة في مقرها الجديد الا بعد انتقالها بست او سبع اشهر ، كذلك الولايات المتحدة بقيت اكثر من سنة قبل ان تعيد علاقة العمل مع الجامعة ، اما فيما يخص المنظمات الدولية فعلى الرغم انها لم تظهر رفضا للتعاون مع الجامعة فقد اتسم موقفها بالحيرة والتردد احيانا .

3 – المصاعب الناتجة عن التأقلم العربي : نتيجة لخروج الجامعة لأول مرة من المشرق العربي الى المغرب العربي نشأ وضع فرض التأقلم في الحياة والمفاهيم العامة الجديدة وفي التعامل مع الجامعة في مقرها الجديد في ظل تغيرات اساسية في الخريطة السياسية العربية ، ابرزها غياب اكبر دولة عربية في الجامعة[57].

ويمكن القول ان الجامعة العربية في تونس حملت في انتقالها اثقالا هائلة ، ولذلك اول ما سعت اليه الحكومة التونسية وامينها العام هو مواجهة الواقع الجديد والتحديات المطروحة التي تجسدت في ، تحدي الابقاء على الجامعة مؤسسة عربية قومية مشتركة وتثبت بقاءها ودوامها ، وان تكون الجامعة رمزا للموقف العربي الرافض لسياسة كامب ديفيد ، وضرورة تحقيق التغيير اذ كان المطلوب هو ترجمة امال وطموحات الشعب العربي عامة الى واقع حقيقي ملموس[58].

ولابد من الاشارة الى الاسباب التي ادت لأختيار دولة تونس مقراً لجامعة الدول العربية ، رغم انها لم تكن راغبة ولا متحمسة ، لكن نزولا عند رغبة بعض الدول العربية والحاحها والتي ابدت في مجملها موافقة مبدئية على تونس وهذا ما صرح به الرئيس العراقي احمد حسن البكر خلال لقائه مع وزير الخارجية التونسي محمد الفيتوري " **جئت لابحث معكم موضوع الجامعة ورغبة البلدان العربية في نقلها الى تونس وهناك شبه اجماع وانه وقع سبر الأراء حول تونس** " وجاء هذا الموقف العربي تجاه تونس بسبب انفتاحها على الساحة العربية في هذه المدة واصبحت مواقفها في هذا الاتجاه متقاربة مع القوى الثورية العربية[59].

كذلك يرجع اختيار تونس الى اعتدال وعقلانية الموقف السياسي التونسي وقدرته على التعاون مع الجميع بتوازن قائم على استبعاد الخلافات والحساسيات ، وموقعها في وسط الشمال الافريقي وقربها وتعاونها مع أوربا جعلها مناسبة لخلق تعاون عربي اوربي ، وكذلك اعطى موقعها في القارة الافريقية بعدا اخر ساعد على احياء التعاون العربي الافريقي ، واجمعت الدول العربية على ان تونس البلد الوفاقي المتعاون الساعي الى ارساء تضامن عربي يقوم على الحوار والتفاهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام سيادتها ، وذكر محمود رياض الامين العام السابق للجامعة العربية لاحد السفراء في حديث خاص " **ان احسن مكان للحفاظ عليها هو انتقالها الى تونس التي يرتاح اليها الجميع** "[60].

واخيرا انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر بتونس من 20 – 22 تشرين الاول 1979 بدعوة من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في ظروف حرجة غاية في الخطورة ، تواجه الامة العربية فيها محاولات خفية وعلنية تستهدف تفتيت وحدة الصف العربي ، فجاء المؤتمر ليؤكد مرة اخرى قرارات القمة التاسعة فيما يتعلق بضرورة مواجهة مخططات العدو ومؤامرة كامب ديفيد ، معبرة عن ارادة الامة ومتطلبات نضالها[61] ، وتوجه الرئيس بورقيبة بخطاب الى المؤتمر خصص لشرح طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي وسبل مواجهته مستقبلا ، وطلب بورقيبة من القمة التعجيل بتنسيق المواقف السياسية بين كل الدول العربية حتى يتسنى تعزيز الجانب العربي في الساحات الدولية وكسب الانصار للقضايا العربية[62].

وسعى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بعد القمة العربية التي عقدتها جامعة الدول العربية بتونس الى حشد العرب وراء سياسته في ادارة الصراع والاستعداد لكل الاحتمالات باعتبارهم دعاة سلم وطلاب حق يفضلون النضال السياسي ، وعمل بورقيبة على دفع نشاط الجامعة العربية في ضوء رؤيته للوضع العربي ومواقفه المحددة من القضايا العربية الجارية[63] ، وهكذا احتضنت تونس جامعة الدول العربية وبدأت العمل على تقوية العمل العربي المشترك وتطوير اجهزة الامانة ، واخذت على عاتقها الحفاظ على وحدة الصف العربي واولت اهتمامها حول القضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية والصراع العربي – "الاسرائيلي" الذي كان احد اهم محاور عمل جامعة الدول العربية .

الخاتمة:

واجهت جامعة الدول العربية منذ نشأتها نزاعات كثيرة العدد كبيرة الحجم، على امتداد ساحة الوطن العربي استخدمت الكثير من امكانيات الشعوب العربية ، وكان دور الجامعة العربية في فض تلك النزاعات محدوداً يأخذ شكل الوساطات والطرق السلمية ويقتصر أحياناً على تقديم المشورة للمتنازعين دون إلزام الأطراف المتنازعة بقرارات تحسم تلك النزاعات على وفق ميثاقها غير الملزم للأعضاء، كم ان تونس لم تكن تلهث وراء احتضان مقر جامعة الدول العربية ، لكن عند مقاطعة الدول العربية لمصر اثر مفاوضات " كامب ديفيد " رأت الدول العربية ان تونس المعروفة باعتدالها واحترام الدول لها عربيا ودوليا هي المؤهل الوحيد لاحتضان مقر الجامعة العربية ، ورشحت شخصية تونسية ليكون امينا عاما للجامعة العربية، عملت تونس خلال انتقال جامعة الدول العربية الى تونس على بذل مساعيها من اجل الحفاظ على وحدة الصف العربي واستقلالية جامعة الدول العربية وتوفير كل الاجواء المناسبة لنجاح عملها ، ولعبت تونس دور فعال في المساهمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات العربية ، وقد شاركت في العديد من القمم والاجتماعات العربية واعمال اللجان المختلفة التابعة لجامعة الدول العربية.

الهوامش:

[1] ابراهيم محمد ابراهيم ، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي الى " الربيع االعربي" 1917 – 2013 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2015 ، ص 57 .

[2] جيمي كارتر (1924 –) : الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية ، ولد في مدينة بلينز بولاية جورجيا ، تخرج من مدرسة بلينز عام 1941 ، ثم درس في معهد جورجيا للتكنولوجيا وتخرج فيها عام 1946 ، انضم الى البحرية الامريكية ، تم انتخابه عضوا في مجلس الشيوخ الامريكي بين عامي 1963 – 1967 ، شغل منصب حاكم ولاية جورجيا بين عامي 1970 – 1975 ، رشحه الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة واصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية بين عامي 1977 – 1981 . للمزيد من التفاصيل ينظر : اودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم ، لندن ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 2006 ، ص 275 – 281 .

(3) سايروس فانس (1917 – 2002) : ولد في فرجينيا الغربية ، حاصل على شهادة القانون عام ١٩٣٧، عمل في وزارة الدفاع للمدة (١٩٦٠ – ١٩٦٨) ، ثم اتجه الى عمل المحاماة ، وفي عام ١٩٧٧رشحه الرئيس الامريكي جيمي كارتر بمنصب وزير الخارجية وكان له دور في العديد من القضايا الخارجية منها محادثات السلام بين العرب واسرائيل ، وتطبيع العلاقات الامريكية الصينية عام ١٩٧٩، واتفاقية سالت ٢مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٩، وعلى اثر ازمة الرهائن الامريكين في ايران عام ١٩٨٠ قدم استقالته من وزارة الخارجية ، توفي عام ٢٠٠٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الستار جعيجر عبد ، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الاوسط 1977 – 1979 ، مجلة كلية الاداب ، العدد 98 ، 2011 ، ص 39 .

(4) سلمى عدنان محمد واخرون ، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها (1975 – 1982) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 37 ، 2012 ، ص 156 .

(5) انور السادات (1918 – 1981) : سياسي مصري ، ولد في قرية ميت ابو الكوم في 25 كانون الاول ، دخل الكلية العسكرية عام 1938 ، كان عضوا في تنظيم الضباط الاحرار ، وانتخب عضوا في مجلس الامة عام 1957 ، واصبح رئيسا للمجلس عام 1960 ، وفي عام 1961 عين رئيسا لمجلس التضامن الاقرو – اسوي ، واختاره جمال عبد الناصر نائبا له عام 1969 ، وبعد وفاة جمال عبد الناصر عام 1970 انتخب رئيسا للجمهورية ، اغتيل في 6 تشرين الاول 1981 . للمزيد ينظر : محمد حسين هيكل ، خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر انور السادات ، القاهرة ، 2006 .

(6) مناحيم بيغن (1913 – 1992) : سياسي اسرائيلي ، ولد في بريست ليتوفسك في روسيا البيضاء ، ودرس فيها حتى انهى المرحلة الثانوية ، ثم سافر الى بولندا في عام 1938 لدراسة القانون ، هاجر الى فلسطين عام 1942 وانظم الى منظمة الارغون ، وقادها بيغن منذ عام 1944 حتى عام 1948 ، كما كان رئيسا لحزب ليكود المحافظ ، واصبح رئيسا للوزراء الاسرائيلي بين عامي (1977 – 1983) ، ترأس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع الوفد المصري وتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية 1979 ، توفي عن

عمر ناهز 78 عاما . للمزيد ينظر : معدى الحسيني الحسيني ، مذكرات مناحم بيجين ، القاهرة ، دار الخلود للتراث ، 2013 ، ص 5 – 7 .

(7) سلمى عدنان محمد واخرون ، المصدر السابق ، ص 157 .

(8) علي ناجح محمد العلواني ، موقف الاردن السياسي في جامعة الدول العربية 1958 – 1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية الاداب ، 2009،ص 155 .

(9) لحبيب بورقيبة (1903 _ 2000) : سياسي ورجل دولة تونسي ، واول رئيس للجمهورية التونسية ، ولد في حي الطرابلسية مدينة المنستير ، تلقى تعليمه الابتدائي في تونس ، وبعدها التحق بمعهد كارنو الفرنسي وحصل الثانوية العامة ، وفي عام 1924 سافر الى فرنسا للدراسة في كلية الحقوق والعلوم السياسية ، وفي عام 1927 نال شهادة البكالوريوس وعاد بعدها الى تونس ومارس مهنه المحاماة ، اسس الحزب الحر الدستوري الجديد عام 1934، تم اعتقاله مرات عده بسبب نضاله من اجل استقلال تونس ، بعد استقلال تونس اصبح رئيسا لمجلس الوزراء في نيسان عام 1956، وفي عام 1957 انتخب رئيسا للبلاد ولقب نفسه المجاهد الاكبر ، وبقى في منصبه الى عام 1987 عندما تمت تنحيته لأسباب صحية ، توفي عام 2000 . للمزيد ينظر : حسن زغير حزيم ، الحبيب بورقيه ودوره السياسي (1933_1987) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد،2003 .

(10) لحبيب الشطي (1916 – 1991) : رجل دولة تونسي ، ولد في تونس العاصمة واكمل دراسته الثانوية فيها ، عمل في الصحافة بين عامي 1937- 1952 ، اعتقل مرات عدة من قبل السلطات الفرنسية بسبب مناهضته للاحتلال الفرنسي ، وفي المدة بين عامي 1954 – 1955 ترأس قسم الاعلام في رئاسة مجلس الوزراء ، وشغل منصب سفير لبلاده في كل من لبنان والعراق بين عامي 1957 – 1959 ، ثم سفيرا في ايران وتركيا ببين عامي 1959 – 1962 ، وسفيرا في بريطانيا بين عامي 1962 – 1964 ، وفي المغرب بين عامي 1964 – 1970 ، وفي الجزائر بين عامي 1970 – 1972 ، واصبح عام 1974 وزيرا للخارجية التونسية ، استقال من منصبه عام 1977 ، في مطلع عام 1980 انتخب امينا عاما للمؤتمر الاسلامي ، توفي عام 1991 . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، ج2 ، المصدر السابق ، ص 158 .

(11) ياسر عرفات (1929 – 2004) : زعيم فلسطيني ، ولد في القاهرة وتزامن ذلك مع ثورة البراق في فلسطين 1929 ، وهو من اصول فلسطينية ، شارك في حرب عام 1948 ضد اسرائيل ، درس الهندسة في القاهرة ، واسس فيها الاتحاد الوطني لطلبة فلسطين ، كان ضابطا في الجيش المصري اثناء العدوان الثلاثي على مصر 1956 ، في عام 1957 اسس في الكويت حركة فتح للتحرير الوطني وتفرغ لقيادة حركة الفتح عام 1964 ، وفي عام 1969 ترأس منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، شارك في قيادة الاحداث التي وقعت في الاردن 1970 ، توفي في 11 تشرين الثاني 2004 عن عمر ناهز 75 عاما . للمزيد ينظر : عائشة فرحاتي ، زوليخة طخة ، شخصية ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطينية 1929 – 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، الجزائر ، 2017 ، ص 12 – 22 .

(12) شهره زاد رميثة ، دور الحبيب بورقيبة تجاه القضية الفلسطينية 1946 – 1985 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، الجزائر ، 2022 ، ص 262 – 263 .

(13) لهادي نويره (1911 – 1993) : سياسي ورجل دولة تونسي ، ولد في المستنير ، واتم دراسته الثانوية في سوسة ، سافر الى فرنسا للحصول على شهادة الحقوق ، ومثل الحزب الدستوري الجديد في باريس ، طرد من فرنسا عام 1937 فعاد الى مدينة تونس

ليمارس المحاماة ، واصبح الامين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين ، اعتقل عام 1938 على اثر المظاهرات ضد الاستعمار الفرنسي ، وفي عام 1940 نقل الى سجن في فرنسا وظل فيه حتى الافراج عنه عام 1942، عاد الى تونس في العام نفسه وانتخب امينا عاما للحزب الدستوري الجديد ، شارك في مفاوضات الاستقلال عام 1954 ، عين = = وزير للتجاره ثم المالية في اول حكومة شكلها الطاهر بن عمار ، بعد الاستقلال عهد اليه بورقيبة بالمهمات نفسها، عارض بشده سياسه احمد ابن صالح ، عين في 12 حزيران 1970 وزيرا للاقتصاد الوطني ، كان الهادي نويرة يعد من انصار الانفتاح الاقتصادي ، عينه الحزب الدستوري عام 1974 بإيعاز من بورقيبة خليفة لرئيس الجمهورية الا ان المرض اقعده عام 1980 وارغمه على الاستقالة في السنه نفسها ، توفي عام 1993 . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 9 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994، ص 18 _ 19 ؛ مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية (معالم – وثائق – موضوعات – زعماء) ، ج4 ، القلعة لبنان ، د.ت ، ص 148

(14) جريدة الاهرام (القاهرة) ، العدد 33259 ، 1 كانون الثاني 1978 .

(15) بسمة شريط ، المصدر السابق ، ص 33 – 34 .

(16) جريدة الاهرام ، العدد 33263 ، 5 كانون الثاني 1978 .

(17) عاطف السيد ، من سيناء الى كامب ديفيد 1967 – 1979 ، القاهرة ، دار عطوة للطباعة ، 1987 ، ص 185 .

(18) سلمى عدنان محمد واخرون ، المصدر السابق ، ص 160 .

(19) عاطف السيد ، المصدر السابق ، ص 193 .

(20) للمزيد من التفاصيل عن معاهدة كامب ديفيد وبنودها ينظر : حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية – " الاسرائيلية " عام 1979 وأثرها على دور مصر الاقليمي ، مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، العدد 117 ، كانون الثاني 2012 ، ص 461 – 469 ؛ حسن نافعه ، مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 164 – 166 .

(21) حمادي المولدي ، القومية العربية والقوميون بتونس من 1945 الى 1980 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم جامعة سوسة ، تونس ، 2018 .، ص 278 .

(22) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد واخطاره ، عرض وثائقي ، بيروت ، 1978 ، ص 127 .

(23) علي السويح ، الرئيس بورقيبة وسياسته العربية 1956 – 1987 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، تونس ، 2019، ص350 .

(24) شهره زاد رميثة ، المصدر السابق ، ص 278 .

(25) احمد حسن البكر (1914 – 1982) : ولد في تكريت واكمل دراسته الابتدائية فيها ، تخرج من دار المعلمين في بغداد عام 1932 ، مارس التعليم في تكريت وبغداد ، التحق بالكلية العسكرية عام 1938 وتخرج فيها برتبة ملازم ثان وتدرج في الرتب حتى وصل رتبة عقيد عام 1958 ، اسهم في انقلاب 14 تموز 1958 ، وبعد نجاح الانقلاب عين عضوا في المجلس العرفي العسكري ، في تشرين الاول اعتقل بعد تورطه بمحاولة انقلاب فاشلة ضد عبد الكريم قاسم واحيل الى التقاعد ، انتمى لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 1960 ، شارك في انقلاب 8 شباط عام 1963 واصبح رئيسا للوزراء ، اعتقل في= = ايلول 1963 بتهمة التخطيط لانقلاب ضد عبد السلام محمد عارف ، بعد انقلاب تموز 1968 اصبح رئيسا للجمهورية حتى عام 1979 عندما اطاح به صدام حسين بأنقلاب ابيض واجبره على الاستقالة ، توفي عام 1982 في بغداد . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1995 ، ص 11 .

(26) محمود رياض ، مذكرات محمود رياض مذكرات محمود رياض (1948 – 1978) البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط ، ط2 ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1985 ، ص 593 – 594 .

(27) حمادي المولدي ، المصدر السابق ، ص 279 .

(28) ترأس الوفد ، سليم الحص رئيس وزراء لبنان ، واحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الامارات ، وطارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي ، واحمد اسكندر وزير الاعلام السوري . للمزيد ينظر : محمود رياض ، المصدر السابق ، ص 597 – 598 .

(29) علي جوده صبيح المالكي ، الموقف العراقي من اتفاقية كامب ديفيد 1978 ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (48) ، العدد (1 – 2) ، حزيران 2020 ، ص43 .

(30) محمود رياض (1917 – 1992) : عسكري ورجل دولة مصري ، ولد في مصر ، تخرج من الكلية الحربية بمصر عام 1936 ، التحق بكلية اركان حرب وحصل على شهادتها عام 1943 ، شغل وظائف عدة منها مديرا للادارة العربية بوزارة الخارجية عام 1954 ، كان سفيرا لمصر في دمشق عام 1955 ، واشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سوريا عام 1958 ، اصبح مستشارا للشؤون السياسية للرئيس جمال عبد الناصر بين عامي (1958 – 1962) ، ومندوب مصر الدائم في الامم المتحدة 1962 ، ووزيرا للخارجية بين عامي (1964 – 1972) ، اختير امينا عاما للجامعة العربية في حزيران 1972 ، توفي في 25 كانون الثاني 1992 . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 6 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص 112 .

(31) اية محمود احمد قبيصي ، موقف الجامعة العربية من ازمة العلاقات المصرية – العربية (1977 – 1989) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، 2015 ، ص 139 .

(32) جريدة العمل (تونس) ، العدد 8225 ، 23 اذار 1979 .

(33) للاطلاع على نص ووثائق التي تم توقيعها في معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية ينظر : جريدة العمل ، العدد 8229 ، 28 اذار 1979 .

(34) اية محمود احمد قبيصي ، المصدر السابق ، ص 139 ؛ علي السويح ، المصدر السابق ، ص 351 .

(35) جريدة العمل ، العدد 8228 ، 27 اذار 1979 .

(36) جامعة الدول العربية ، قرارات المؤتمر الاستثنائي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد العرب المنعقد في بغداد من 27 – 31 \ 3 \ 1979 ، ق 3839 \ د غ ع – 31 \ 3 \ 1979 ، ص 1 – 4 .

(37) د. ك. و ، وكالة الانباء العراقية ، نص المشروع العراقي لنقل مقر الجامعة العربية الى تونس ، وثيقة رقم 40 ، 29 \ 3 \ 1979 ؛ جريدة العمل ، العدد 8234 ، 3 نيسان 1979 ؛ انظر ملحق رقم (2) .

(38) جريدة العمل ، العدد 8235 ، 4 نيسان 1979 .

(39) الحبيب نويرة (1925 – 2020) : سياسي تونسي ومؤرخ ، ولد في المنستير ، وهو الاخ الاصغر للهادي نويرة ، بدأ حياته الدراسية بمدينة المنستير بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة العربية – الفرنسية قبل الالحتاق بجامع الزيتون حيث حاز على الشهادة العلمية في عام 1950 ، انتقل الى مصر لاكمال دراسته الجامعية في القاهرة ، عمل في مجال التدريس قبل الالتحاق بالسلك الدبلوماسي غداة الاستقلال حيث شارك في اول مناظرة لانتدابه في السلك الدبلوماسي والتحق بالوزارة في عام 1956 ، تقلد العديد من المناصب ، كاتب الشؤون الخارجية بسفارة تونس بالعاصمة الليبية طرابلس بين عامي (1956 – 1959) ثم بالعاصمة المغربية الرباط ، وقائم بالاعمال بسفارة تونس ببغداد بين عامي (1959 – 1961) ثم بسفارة تونس بالقاهرة بين عامي (1961 – 1963) ، وتولى منصب السفير التونسي بكل من العراق بين عامي (1964 – 1965) والكويت بين عامي (1969 – 1974) وسوريا بين عامي (1974 – 1978) ومصر (1978 – 1980) واخيرا بالعراق (1983 – 1986) ، احيل الى التقاعد عام 1986وامضى فترة تقاعده في مسقط رأسه بمدينة المنستير حيث اسهم بالانشطة الثقافية في المدينة ، توفي في شباط 2020 . للمزيد ينظر : عادل يوسف ، الدبلوماسي والكاتب الحبيب نويرة ، جامعة سوسة ، 17 \ 2 \ 2022 ، ليدز العربية ، https://ar.leaders.com.

(40) محمد الفيتوري (1925 – 2006) : محامي وسياسي تونسي تولى مسؤوليات وزارية في حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة ، درس الحقوق وامتهن المحاماة منذ بداية الستينات ، انتحب في عام 1969 نائبا لمجلس الامة عن دائرة القيروان الثانية ، اعيد انتخابه في عام 1974 و 1979 ، تولى منصب وزير العدل بين عامي (1970 – 1971) ، ثم وزيرا للمالية بين عامي (1971 – 1977) ، تولى وزارة الخارجية التونسية بين عامي (1977 – 1980) ، توفي في 10 نيسان 2006 . للمزيد ينظر : موسوعة عارف https://3arf.org/wiki .

(41) المولودي حمادي ، المصدر السابق ، ص 279 .

(42) جريدة العمل ، العدد 8233 ، 1 نيسان 1979 .

(43) المولدي حمادي ، المصدر السابق ، ص 279 .

(44) جريدة العمل ، العدد 8238 ، 7 نيسان 1979 .

(45) جريدة الاهرام ، العدد 33718 ، 5 نيسان 1979 .

(46) اية محمود احمد قبيصي ، المصدر السابق ، ص 159.

(47) جريدة العمل ، العدد 8242 ، 12 نيسان 1979 .

(48) جريدة العمل ، العدد 8243 ، 13 نيسان 1979 .

(49) جريدة العمل ، العدد 8244 ، 14 نيسان 1979 .

(50) حسانين عمر علي ، جامعة الدول العربية في عشر سنوات بعد اتفاقيات كامب ديفيد (1979 – 1989) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص 209 ؛ اية محمود احمد قبيصي ، المصدر السابق ، ص 157 – 158 .

(51) اية محمود احمد قبيصي ، المصدر السابق ، ص 159 – 160 .

(52) الشاذلي القليبي (1925 – 2020) : سياسي تونس ، ولد في مدينة تونس العاصمة ، تلقى تعليمه لابتدائي والثانوي في مدرسة الصادقية ، ثم اكمل دراسته العليا في فرنسا فحصل على الاجازه في اللغة الاداب والعربية عام 1947 ، عمل بالتدريس في معاهد تونس الثانوية ثم تفرغ للتدريس الجامعي عام 1957 ، في عام 1958 تولى ادارة الاذاعة والتلفاز التونسي ، ثم كلفه الرئيس الحبيب بورقيبة بانشاء اول وزارة للشؤون الثقافية في تونس والاشراف عليه بين عامي (1961 – 1970) بالاضافة الى توليه وزارة الاعلام ملاتين خلال تلك الفترة ، اعيد ليشغل منصب الثقافة بي عامي (1971 – 1973) ، عين مديرا لديوان رئيس الجمهورية بين عامي (1974 – 1976) ، ثم اعيد ليشغل منصب وزير الثقافة بين عامي (1976 – 1978) ، ثم وزيرا للاعلام بين عامي (1978 – 1979) ، كان للشاذلي القليبي نشاطات حزبية ومحلية فكان عضوا بالديوان السياسي في تونس ونائبا بالبرلمان ، شغل منصب الامين العام للجامعة العربية بين عامي (1979 – 1990) . للمزيد ينظر : ماهر جاسم مجيد الساعدي ، الشاذلي القليبي ودوره السياسي والدبلوماسي والفكري في تونس والجامعة العربية حتى عام 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ميسان ، 2022 .

(53) د. ك. و ، وكالة الانباء العراقية ، قسم المعلومات الارشيف العام ، وثيقة رقم 40 ، 19 \ 4 \ 1979 .

(54) ماهر جاسم مجيد الساعدي ، المصدر السابق ، ص 91 – 92 ؛ اية محمود احمد قبيصي ، المصدر السابق ، ص 161 – 162 .

(55) جريدة الاهرام ، العدد 33717 ، 4 نيسان 1979.

(56) هارون هاشم رشيد ، جامعة الدول العربة ، تونس ، دار سراس للنشر ، د ت ، ص 149 – 150 ؛ اية محمود احمد ، المصدر السابق ، ص 151 – 152 .

(57) ناصيف حتى ، أثر انتقال المقر على دور الجامعة العربية ، في : ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 652 .

(58) المصدر نفسه ، ص 652 – 653 .

(59) حمادي المولدي ، المصدر السابق ، ص 281 .

(60) علي السويح ، المصدر السابق ، ص 352 – 353 ؛ شهره زاد رميثة ، المصدر السابق ، ص 266 – 268 .

(61) جامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها (1946 – 1990) ، ص 100 ؛ حسانين عمر علي ، المصدر السابق ، ص 92 ؛ اية محمود احمد قبيصي ، المصدر السابق ، ص 175 .

(62) علي السويح ، المصدر السابق ، ص 353 – 354 .

(63) المصدر نفسه ، ص 354 .